

مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية

ورشة عمل إقليمية

نحو تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية: تطوير الإطار القانوني

مداخلة السيد سيروان الزهاوي

عضو في مجلس النواب

- العراق -

16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2009

فندق جفينور روتانا

الاطار القانوني الرقابة البرلمانية في العراق

لا شك ان البرلمان العراقي يمثل أعلى سلطة رقابية في البلد كما ورد في الدستور ، وفي المادة (1) من النظام الداخلي للبرلمان العراقي .

وعندما نتكلم عن الرقابة ، نتكلم عنها بمعناها العام ، ليشمل الرقابة في جميع المجالات : السياسية ، الامنية ، المالية ، الثقافية ، الصحية ، الخدمية... الخ

"أنواع الرقابة التي يمارسها البرلمان العراقي "

أولاً: الرقابة السابقة :

وتتجسد هذه النوع من الرقابة بقدره البرلمان على مناقشة القوانين في جميع المجالات ، وقدرته على اقراره من عدمه ، وقدرته على تعديله حسب ما يراه مناسباً من دون منازع ، ويظهر ذلك واضحاً عندما يقوم المجلس بمناقشة مشروع الموازنة العامة. وقدرته على المناقلة بين أبوابها والتقليل من اجمالي مبالغها كما ورد في المادة (62) من الدستور العراقي النافذ.

ثانياً: الرقابة اللاحقة:

وتتجسد هذا النوع من الرقابة في امكانية مجلس النواب العراقي في مسائلة ومحاسبة أي مسؤول في الدولة ، سواء عن طريق السؤال او الاستجواب او طرح الثقة – كما سيأتي ذكره – وهذا ما ورد في المادة (61) من الدستور العراقي ، والمادة (50) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

" آليات ووسائل الرقابة البرلمانية في العراق "

اولاً: السؤال :

يستطيع كل عضو من اعضاء البرلمان العراقي توجيه السؤال بشكل خطي ، و شفهي (إذا كان المسؤول موجوداً في البرلمان) الى رئيس الوزراء او الوزراء في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ، وللوسائل وحده حق التعقيب على الجواب. للمزيد انظر: المادة (61/ سابقاً / م) من الدستور العراقي , والمواد (50 , 51 , 52 , 53 , 55) من النظام الداخلي للبرلمان العراقي .

ثانياً : طرح موضوع للنقاش :

يستطيع (25) عضواً " على الأقل من اعضاء المجلس العراقي , طرح موضوع عام للمناقشة , لاستيضاح سياسة وأداء الحكومة او احدى وزارتها ويكون ذلك ضمن اصول وتوقيت تحدده رئيس مجلس النواب. للمزيد انظر المادة (55) من النظام الداخلي للبرلمان العراقي والمادة (61/سابقاً/ب) من الدستور.

ثالثاً: الاستجواب:

يستطيع كل عضو من اعضاء البرلمان العراقي، بعد موافقة وتوقيع (25) عضواً على الأقل، توجيه الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو أي من وزرائه لمحاسبته في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ويكون ذلك ضمن اجراءات ينظمها النظام الداخلي للمجلس. للمزيد أنظر المواد: (61/ سابقاً/ ج) من الدستور العراقي و(58) و(56) من النظام الداخلي للبرلمان. وهذه الآلية استخدمت في العراق اكثر من مرة وادت الى اقالة اكثر من وزير او مسؤول.

رابعاً: طرح الثقة:

يجوز لمجلس النواب العراقي سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد وزرائه أو من هو بدرجة وزير من رؤساء الهيئات المستقلة، وذلك بالأغلبية المطلقة لأصوات المجلس، ولا يكون ذلك إلا نتيجة لاستجواب قام به نائب وإذا تم سحب الثقة من رئيس الوزراء يعتبر كل الوزراء مقالين، للمزيد أنظر المادة (61/ سابعاًد) من الدستور العراقي والمادة (63) من النظام الداخلي للمجلس.

- ملاحظة يجوز بموجب المادة (61/سادساًأ) من الدستور العراقي سحب الثقة من أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية في حالة الحنث باليمين الدستوري والجناية العظمى وانتهاك الدستور، وقد ورد نص مماثلاً أيضاً في المادة (62) من النظام الداخلي للبرلمان.

خامساً: اللجان الدائمة ولجان تحقيقية

"دعائم البرلمان العراقي في الرقابة البرلمانية"

للبرلمان دعامتين أساسيتين في الرقابة البرلمانية هما:

أولاً: ديوان الرقابة المالية:

يعتبر هذا الديوان مؤسسة تدقيقية مستقلة مالياً وإدارياً ومرتبطة بمجلس النواب العراقي ارتباطاً وظيفياً (المادة 103 من الدستور)، يمارس هذا الديوان الرقابة المالية السابقة واللاحقة، كما ويمارس رقابة تقديم الأداء لجميع مؤسسات الدولة، ويحقق في مدى مشروعية تصرفات الحكومة وبقية مؤسسات الدولة، ويقدم للبرلمان تقارير فصلية وسنوية بهذا الخصوص يفيد البرلمان في الرقابة، للمزيد انظر: (قانون ديوان الرقابة المالية – رقم (6) لسنة 1990)

ثانياً: هيئة النزاهة العامة:

تعتبر هذه الهيئة أعلى مؤسسة في البلد، للكشف والتحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري، فإذا كان هناك وزيراً على سبيل المثال- مرتكب جريمة فساد مالي أو إداري، فيقوم البرلمان باستجوابه وإقالته وهذه تعتبر عقوبة سياسية، أما العقوبة الجنائية فيتم التحقيق فيه من قبل هذه الهيئة، فإذا ثبتت التهمة عند التحقيق القضائي حينها تحيلها إلى المحاكم المختصة. وهذه الهيئة هي اليد اليسرى لمجلس النواب ومرتبطة به (المادة 102 دستور) والمادة (92) من النظام الداخلي.

النائب سيروان الزهاوي

- العراق -